



Distr.  
GENERAL

A/41/686  
8 October 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون  
البند ١١٤ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

الاستخدامات المتغيرة للحاسبات الالكترونية  
في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في جنيف :  
مسائل الإدارة

تعليقات الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يقدم الى الجمعية العامة تعليقاته (انظر المرفق)  
على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاستخدامات المتغيرة للحاسبات  
الالكترونية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في جنيف : مسائل الإدارة" (A/40/410) .

المرفق

تعليقات الامين العام

١ - يقتصر تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاستخدامات المتغيرة للحاسبات الالكترونية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في جنيف : مسائل الإدارة" (A/40/410) على الوكالات التي توجد في جنيف ، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف مجرد واحد منها . ويحتوي هذا التقرير على تعليقات الامين العام على تلك الجوانب من تقرير المفتش التي تشمل بمكتب الأمم المتحدة بجنيف ، وبالأمم المتحدة عموما .

٢ - والامين العام يؤيد تأييدا تاما الآراء التي أوجزت في الفقرة ٢١ من التقرير ومؤداها ان اهداف أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات هي : (أ) تعزيز التبادل الفعال للمعلومات ، لاسيما لأغراض التعاون الامثالي ؛ (ب) استحداث نظم للمعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة تتسم بالاتساق ، أو حتى بالتوافق على الاقل ؛ (ج) استحداث نظم قائمة على الحاسبات الالكترونية واستخدامها على نحو فعال لتحسين الاعمال داخل المنظمات .

٣ - ويتفق الامين العام كذلك في الرأي مع التحليل التاريخي لتطور استخدامات الحاسبة الالكترونية داخل منظومة الأمم المتحدة ، وعلى الاخص فيما يتعلق بضرورة تعزيز الجهود التي تبذل لتحسين عمليات تنسيق نظم المعلومات وتحقيق التوافق بينها . ومن المهم في هذا الصدد التسليم بأن تطوير نظم الحاسبة الالكترونية هو خدمة معاونة وان هذا النوع من الخدمات القيمة ينمو كنتيجة ثانوية للتغيرات والتطورات في البرامج القطاعية والادارية الشاملة في الأمم المتحدة . وفي هذا السياق ، ينبغي ان يؤخذ تماما بعين الاعتبار عند وضع الاولويات البرنامجية للبرامج القطاعية والادارية ، تخصيص موارد لدعم استخدام الحاسبة الالكترونية .

٤ - وفي المجال الاداري ، ما فتئت تبذل في المقر جهود خاصة لزيادة تركيز اتجاه السياسة العامة في مجال تطوير استخدامات الحاسبة الالكترونية . فإعادة تنظيم ادارة شؤون الإدارة والتنظيم ، على الصورة الموضحة في الوثيقة A/C.5/40/60 ينطوي على تحديد مسؤولية خاصة من اجل صياغة سياسة عامة ومعايير واجراءات وممارسات تشغيل على نطاق الامانة العامة تتعلق بنظم المعلومات القائمة على الحاسبة الالكترونية ، وتطبيق تكنولوجيا جديدة في الشعبة الجديدة لخدمات التنظيم . كما انشئ مجلس

للابتكارات التكنولوجية يتألف من كبار المستخدمين للإشراف على إدخال تكنولوجيا ميكنة المكاتب واستخدامها في كافة أنحاء الامانة العامة وتنسيق هذه العملية .

٥ - وفي الوقت الحاضر ، تتيح التطورات التكنولوجية الحديثة خاصة في مجال روابط الاتصال بين نيويورك وجنيف وغيرهما من مقار العمل تطويراً مشتركاً لنظم المعلومات القائمة على الحاسبة الالكترونية ، وتساعد على وجود تفاعل بين مختلف المستخدمين والمقر . ويترتب على هذا التطور اثر يدعو الى اجراء تعديل كبير على الترتيبات والممارسات القائمة المتعلقة بنظم التوثيق والمعلومات حتى يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار الاستفادة الكاملة من المكاسب الضخمة التي ستنتج عن ميكنة خدمات دعم المؤتمرات وعن وجود قواعد بيانات للأمم المتحدة متاحة للمكاتب الميدانية واللجان الاقليمية الموجودة فيما وراء البحار .

٦ - وبغية المساعدة في التخطيط المستقبلي للتطورات التي يشهدها هذا الحقل السريع التغير ، ميولى انتباه خاص لوضع تدابير تهدف الى استخدام ما يستحدث من عمليات في مجال تجهيز المعلومات وتخزينها وتكنولوجيا استعادتها ، استخداماً فعالاً في تقييم برنامج التجهيز الالكتروني للبيانات في المقر . وسيقدم تقرير عن ذلك الى لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٧ .

#### تعليقات محددة

##### (١) تخطيط استحداث نظم للمعلومات ومراقبتها

التوصية ١ : ينبغي لكل منظمة ان تحدد مسؤوليات مركزية واضحة المعالم عن التخطيط والمراقبة المنظمين للتطوير الشامل لنظم المعلومات ، يسند اليها مركز رفيع المستوى لدرجة كافية ، مع توفير المناسب من ذوي الخبرة الإدارية والتقنية ، وتوفير الوقت الكافي لتحقيق الغرض

٧ - يستقصي المفتش بدرجة من العمق مسألة استحداث نظم لمكتب الأمم المتحدة في جنيف . وهذا التحليل يقع في سياق الاطار العام للسياسة التي تتبعها الأمم المتحدة ككل في مجال استخدام الحاسبة الالكترونية ، وهي سياسة تقع مسؤولياتها كاملة على كاهل المقر . وبعد اجراء استعراض تاريخي موجز (A/40/410 ، الفقرة ١٥٦) ينتهي المفتش الى أن المشاكل التي يعاني منها مكتب الأمم المتحدة في جنيف تندرج في ثلاثة

مجالات مترابطة هي : إثقال كاهل خدمات تجهيز الكلمات ، وضيق نطاق أنشطة تطوير النظم ضيقاً شديداً ، وعدم وضوح السياسات والمسؤوليات في مجال تطوير النظم .

٨ - ويتفق الأمين العام في الرأي مع المنحى العام الذي تتجه اليه هذه التوصية ، ومع ذلك تجدر الملاحظة ان التعميمات المتأصلة في تخطيط ومراقبة برامج الأمم المتحدة تؤثر من جانبها أيضا على التطوير الشامل لنظم المعلومات . وكوسيلة لضمان التنسيق بين نظم المعلومات التي تندرج تحت نفس المجالات العامة ، أو نظم المعلومات التي تندرج تحت أنواع النشاط الشديدة التفاوت التي تعمل فيها الأمم المتحدة ، يخطبع مجلس تخطيط البرامج ووضع الميزانية بدور العضو الرئيسي في آلية التنسيق والتخطيط والاستعراض العام . وتطبق على عملية التجهيز الالكتروني للبيانات وتطوير نظم المعلومات داخل الأمم المتحدة ، السياسات الحالية التي تنظم مقترحات الميزانية البرنامجية وقياس التقدم المحرز في سبيل بلوغ الأهداف ، وذلك كجزء من عملية تقديم تقارير الاداء فيها . وتشمل آخر الجهود المبذولة في هذا الصدد إعادة تنظيم المسؤوليات المتعلقة بتطوير نظم الحاسبة الالكترونية في المقر وإنشاء مجلس رفيع المستوى للابتكارات التكنولوجية لدعم عملية إدخال التكنولوجيات الجديدة لميكنة المكاتب وتنسيقها .

٩ - وتساعد التخمينات التي أدخلت على تقنيات تطوير نظام الحاسبة الالكترونية المقترنة بإنشاء روابط اتصال مباشرة جديدة كلا من شعبة خدمات التنظيم في المقرر وقسم النظم الادارية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف على التصدي لمشاكل مشتركة تتصل بالنظم الحالية والجديدة القائمة على الحاسبة الالكترونية . ويمكن لمكتب الأمم المتحدة في جنيف وللمقر أن يعمل بشكل منظم في إطار هذا الشكل من أشكال الترتيب التنظيمي ، بأسلوب متمق وعلى أساس قاعدة مشتركة لإيجاد نظم للمحاسبة الالكترونية تتناول كسوف الرواتب والحسابات العامة لدفتر الاستاذ والمحاسب المستحق والموظفين والتعيينات ومسائل نزع السلاح والمكتبة والمطلحات والتدريب وبيع الطوابع لهواتها ، ومجالات عديدة أخرى . وتتخذ القرارات المتعلقة بعبء العمل ، وبرامج العمل والمشاريع المشتركة على أساس مستمر ، مع تقاسم الموارد من الموظفين عند الاضطلاع بمشاريع محددة . ويتوقع الأمين العام امكانية القيام ، بين المقر وغيره من مقر العمل ، بنفس النوع من الأنشطة التي يجري تقاسمها والاشتراك فيها ، وذلك نتيجة لنظام الاتصال المعزز .

التوصية ٢ : دعماً لتطوير النظم بطريقة منظمة وفعالة التكاليف قد تود هيئات إدارة المنظمات طلب تقارير دورية عن سياسة تطوير النظم والتقدم المحرز فيها ، وعن تحسين خدمات محددة ، وتبسيط العمليات وتوحيدها ، وما يتحقق من وفورات في التكاليف

١٠ - يتفق الأمين العام مع الحاجة إلى تقديم تقارير دورية إلى هيئات الإدارة . وسيقدم تقرير عن تقييم برنامج التجهيز الإلكتروني للبيانات في المقر إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأولى لعام ١٩٨٧ . وبناء على طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية<sup>(١)</sup> ، سيقدم في منتصف عام ١٩٨٧ تقرير شامل عن الموارد والاحتياجات من الحاسبات الإلكترونية في اللجان الإقليمية .

التوصية ٣ : ينبغي للجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات أن تنشئ فريقاً عاملاً غير رسمي مشتركاً بين الوكالات في مجال الحاسبات الإلكترونية في جنيف لتقاسم المعلومات والأفكار والخبرات في تطوير نظم الحاسبات الإلكترونية ، واستكشاف فرص التعاون التي تعود بالنفع المتبادل

١١ - يحيط الأمين العام علماً بهذه التوصية ، وسيحدد مدى جدواها ونفعها بالتشاور مع سائر أعضاء اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات .

(ب) الموارد البشرية

التوصية ٤ : ينبغي لكل منظمة أن تضع برنامجاً متكاملاً للتدريب على الحاسبات الإلكترونية والإبقاء على هذا البرنامج ، لا في إجراءات استخدام الحاسبات الإلكترونية فحسب بل ولتوفير التدريب والفهم الأساسي في مجال "التعريف بالحاسبات الإلكترونية" لكل الموظفين الذين سيعملون في تطوير نظم الحاسبات وعملياتها

١٢ - يتفق الأمين العام مع هذه التوصية ، ويلاحظ أنه أدراكاً من قسم النظم الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، لدوره الأساسي في تدريب موظفي المكتب على الممارسات والتقنيات والتكنولوجيا المكتبية الحديثة ، قام بإعادة توزيع موارده في الميزانية لإتاحة تدريب أكثر من ١٥٠ موظفاً ، سنوياً ، في ميادين مثل تجهيز الكلمات والمفاهيم المتعلقة بالحاسبات الإلكترونية ، واستخدام وحدات معينة من الحاسبات الإلكترونية . ونظراً لعدم توافر موظفين داخليين لهذا الغرض ، عمل قسم النظم الإدارية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف على توفير هذا التدريب بأقل التكاليف الممكنة ، وذلك من أجل إتاحة هذا التدريب لموظفين مختارين من مكتب الأمم المتحدة

في جنيف ضمن حدود المصاريف المقررة في الميزانية ، مستخدماً مرافق التدريب التابعة للمركز الدولي للحساب الإلكتروني في جنيف على أساس رد التكاليف .

التوصية ٥ : ينبغي لكل منظمة أن تؤمن قدرًا عاليًا من المهارات في مجال نظم الحاسبات الإلكترونية والنظم الإدارية في من تعيينهم مستقبلاً من الموظفين الفنيين لشغل وظائف إدارة المعلومات ، لا لموظفي النظم المركزية للحاسبات والإدارة أو لموظفي الخدمات فقط ، بل لكل مديري قواعد البيانات وموظفي إدارة السجلات ، وأمناء المكتبات ، وأمناء المحفوظات ، والموظفين ذوي الصلة أيضاً

١٣ - يتفق الأمين العام مع هذه التوصية وسيضع في اعتباره ، تحقيقاً لتلك الغاية ، هذه المواصفات لدى اختيار موظفين لهذه الأنواع من الوظائف .

التوصية ٦ : ينبغي للمفوض السامي لشؤون اللاجئين وللمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والفات دعم الملاك الفني بوحدتي الحاسبات الإلكترونية فيهما من أجل مؤازرة وتعزيز ما حققاه من تقدم ملموس في تطوير النظم

١٤ - يحيط الأمين العام علماً بهذه التوصية .

التوصية ٧ : ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ إجراء عاجلاً لكي (أ) يؤمن وجود عملية واضحة المعالم للتطوير الشامل لنظم المعلومات في الأمم المتحدة ؛ (ب) يعيد تقييم الكفاية والتوازن المركزي - اللامركزي لملاك خدمات الإدارة ونظم الحاسبات الإلكترونية في مقار العمل الرئيسية للأمم المتحدة ؛ (ج) تحدد دائرة التنظيم الإداري احتياجات مكتب الأمم المتحدة في جنيف من موظفي تطوير النظم استناداً إلى مسح تفصيلي لاحتياجات المستخدمين الحالية والمتوقعة

١٥ - يتمثل الجزء الأول من هذه التوصية ، المتعلق بمراقبة تطوير النظم ، اتصالاً وثيقاً بجوهر التوصية ١ ، من حيث أنه يتناول الإشراف على برامج العمل وتنفيذها ، سيما وأنها تتمثل بنظم المعلومات والتجهيز الإلكتروني للبيانات ، ومن ثم تنطبق هنا نفس التعليقات . وفيما يتعلق بمسألة تحقيق المركزية واللامركزية للملاك بين المقر ومقار العمل الرئيسية للأمم المتحدة ، فإن من المنتظر أن تعمل نظم الاتصالات المعززة على تيسير إقامة علاقات عمل وثيقة فيما بين المقر واللجان الإقليمية

والمكاتب الخارجية ، تماثل العلاقات القائمة حاليا بين مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمقر ، وتسمح بالاشتراك في تطوير نظم الحاسبات الالكترونية وتقاسمه . وسيعمل هذا الترتيب على مواصلة الاتجاه نحو تحقيق لا مركزية نظم الحاسبات الالكترونية ، التي كانت تمر بمراحل تنفيذها لبضع سنوات ، وذلك في الوقت الذي يكفل فيه التنسيق الوثيق للجهود الرامية الى تحقيق الاهداف المشتركة . وفيما يتعلق بالجزء (ج) من التوصية ، سيتم في اول فرصة تضمن برنامج عمل شعبة خدمات التنظيم الجديدة استعراضا لملاك قسم النظم الادارية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف .

(ج) الاتصالات القائمة على الحاسبات الالكترونية

التوصية ٨ : ينبغي للجنة التنسيق الادارية أن تضع أفضل اقتراح ممكن لكي تتمد الى الوكالات المتخصصة في المنظومة ترتيبات الاتصالات السلكية واللاسلكية الممنوحة الان للأمم المتحدة فقط ، وأن تعرض هذا الاقتراح على أقرب اجتماع ممكن للمجلس الاداري للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

١٦- يناقش المفتش ، في الفصل الثامن من التقرير ، الاتصالات القائمة على الحاسبات الالكترونية ، وينوه بتزايد أهميتها لدى المنظمات الكائنة في جنيف ، ولاسيما بالاشارة الى موافقة الجمعية العامة على الاقتراح الداعي الى تطوير نظام الاتصالات في الأمم المتحدة . والمفتش مصيب في اشارته الى امكانية تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف بالنسبة للوكالات المتخصصة اذا ما اتيح لها استخدام مرافق نظام الاتصالات المعزز في الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، شرعت الأمم المتحدة في اجراء دراسة بالاشتراك مع الامين العام للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بشأن مسألة استخدام الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لشبكة مشتركة ، وذلك عقب اتخاذ المجلس الاداري للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية قرارا يأذن باجراء مثل هذه الدراسة . ومن المنتظر أن يتم الانتهاء من هذه الدراسة الاولى في عام ١٩٨٧ ، حيث يعقبها اتخاذ اجراءات تسمح للوكالات المتخصصة باستخدام نظام الاتصالات المعزز في الأمم المتحدة . ويرى الامين العام أن هذه التحسينات ستعود بالفائدة على الأمم المتحدة وعلى الوكالات المتخصصة كذلك ، حيث أن النظام المعزز سيعمل بمثابة وسيلة لاستخدام الموارد المتاحة ، بشكل أكثر فعالية ، للاتصال وارسال الوثائق والوصول الى قواعد البيانات وبرامج الحاسبات الالكترونية في شتى المواقع .

١٧- وأشار المفتش الى أن اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات قد أعطت أولوية لدراسة أثر التكنولوجيات الجديدة للاتصالات على تناول ونقل المعلومات في منظومة الأمم المتحدة ، وأن فريقا تقنيا قد قام باستعراض فعالية التكاليف والتكنولوجيات البديلة . والأمين العام ، من جانبه ، ملتزم بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة "لتحسين ترتيبات الاتصالات وبالتالي البرامج والخدمات" ، ومن ثم اغتنام الفرص المتاحة لها على النحو الذي أكد عليه المفتشون .

### الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٧ (A/40/7) ، الفقرة ٢٢ .

-----